

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/2005/117  
11 March 2005

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، السيد غانم النجار\*

\* تأخر تقديم التقرير بسبب تأجيل البعثة السنوية للخبير المستقل (٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥) لأسباب أمنية ولوجستية. ويُعمم المرفق باللغة التي قُدم بها التقرير فقط.

## موجز

اختتمت الجولة الأخيرة من عملية السلام في الصومال عام ٢٠٠٤ واتفق الصوماليون على إنشاء البرلمان الاتحادي الانتقالي والحكومة الاتحادية الانتقالية، مما أثار تفاؤلاً حذراً باستتباب السلام وبالمصالحة في الصومال. ويدعو الخبير المستقل المجتمع الدولي، في هذه المرحلة الحاسمة، إلى توطيد دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية، ومد يد العون إلى المجتمع المدني، وتقديم دعم متكامل لفريق الأمم المتحدة القطري للصومال.

وقام الخبير المستقل، غانم النجار، ببعثة إلى كينيا والصومال خلال الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بعد أن أدت اعتبارات أمنية ولوجستية إلى تأجيل بعثته التي تجرى عادة في أواخر آب/أغسطس ومستهل أيلول/سبتمبر. وخلال تلك الفترة، قام بزيارة "صوماليلاند" و"بونتلاند" ونيروبي. وألغيت مرة أخرى هذا العام زيارة مقررة إلى مقاديشو لاعتبارات أمنية، ولم تتسن زيارة المناطق الجنوبية من الصومال للأسباب ذاتها.

وظلت منطقة "صوماليلاند" ذات الحكم الذاتي آمنة نسبياً خلال عام ٢٠٠٤. واستشف الخبير بعض الهدوء والتفاؤل حيال تسوية النزاع الحدودي على سول وساناغ بين "صوماليلاند" و"بونتلاند". وتقوم السلطات بمشاريع متواضعة على مستوى البنية التحتية، بينما واصلت المنظمات غير الحكومية أعمالها المحلية في مجال حقوق الإنسان رغم ندرة الموارد أو انعدامها. ومما يبعث على القلق الزيادة الطفيفة في الممارسات الوحشية للشرطة، والاتجاه المفرع للانتحار بين اليافعين، وعودة اللاجئين القسرية إلى "صوماليلاند". وهناك أيضاً تقارير عن مظاهر الإفلات من العقاب، والتهديدات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وضد حرية التجمع والرأي. وقد نوقشت مسألة الانتخابات المقرر عقدها في "صوماليلاند" مع سلطات شتي، وتلقى الخبير ضمانات بشأن المضي في إجراء الانتخابات وفق الجدول الزمني المحدد. ولا يزال النزاع مستمراً في منطقتي سول وساناغ الحدوديتين بين "صوماليلاند" و"بونتلاند"، ويتسبب في حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وفي وقوع أسرى حرب من الجانبين.

وتمثلت إحدى الإنجازات الهامة لبعثة الخبير المستقل في "صوماليلاند" في إطلاق سراح زمزم أحمد دوالي، وهي فتاة من "بونتلاند" في السابعة عشرة من عمرها كان قد حكم عليها بالسجن خمس سنوات بتهمة التجسس والكذب بشأن هويتها العشائرية. وكان مراقبون محليون ودوليون قد أعربوا عن قلقهم لأن الفتاة حوكت كبالغة دون مراعاة أصول المحاكمة العادلة، ولأنها تعرضت لسوء المعاملة والاعتداء الجنسي أثناء احتجازها. وقد ساعد الخبير المستقل في تأمين إطلاق سراحها ورافقها إلى مسقط رأسها في "بونتلاند". وعرض الخبير دعمه على زمزم أحمد دوالي، فيما لو رغبت في مواصلة قضيتها، وحصل على موافقة من سلطات "صوماليلاند" للتحري في ادعاءاتها المتعلقة بسوء المعاملة.

وتنصب أغلب المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، في "بونتلاندا"، على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فأنشطة صيد السمك غير المشروعة التي تقوم بها سفن الصيد الأجنبية على نطاق واسع (ازداد تعقيد الوضع بسبب الجفاف والفيضانات مؤخراً)، والآثار التراكمية للحظر الطويل الأمد على الماشية، تشكل انتهاكاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان بونتلاندا وتحول دون التنمية في المنطقة. وثمة حاجة ملموسة إلى تعزيز البنية الأساسية التعليمية والصحية في المنطقة. وقد تفحص الخبر، أثناء بعثته في بونتلاندا، نطاق آثار كارثة تسونامي المحيط الهندي، التي وقعت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، على شبه جزيرة هافون. وأعرب المسؤولون والسكان المحليون عن امتنانهم للمساعدات العاجلة التي وصلتهم حتى ذلك الحين، ولكنهم حثوا على تركيز الأنشطة الأطول أمداً على استعادة أسباب عيشهم، خاصةً صيد الأسماك.

ويشيد الخبر المستقل بالتقدم المتواصل للمجتمع المدني والتركيز على إحلال السلام، ويلاحظ أن جزءاً كبيراً من هذه الأعمال تنجزه جماعات نسائية. ويحث الخبر البرلمان الاتحادي الانتقالي والحكومة الاتحادية الانتقالية على تهيئة مناخ موات للقيام بالأعمال الأساسية في مجال حقوق الإنسان لصالح الفئات المستضعفة في المجتمع، كالمشردين داخلياً، والنساء، والأطفال والمعاقين عقلياً. كما يشجع المجتمع الدولي على دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع المدني الصومالي في القيام بالأعمال الضرورية في مجال حقوق الإنسان، والتي لا بد من القيام بها إذا ما أريد للسلم والأمن أن يستتبا في الصومال.

## المحتويات

| الصفحة | الفقرات                                                                                |
|--------|----------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥      | ١ - ٥ ..... مقدمة                                                                      |
| ٥      | ٦ - ١٤ ..... أولاً - التطورات السياسية                                                 |
| ٧      | ١٥ - ١٦ ..... ثانياً - انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي                       |
| ٨      | ١٧ - ٤٧ ..... ثالثاً - انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة التي يتناولها التقرير         |
| ١٤     | ٤٨ - ٥١ ..... رابعاً - تسونامي المحيط الهندي                                           |
| ١٥     | ٥٢ - ٥٦ ..... خامساً - اللاجئين، والمشردون داخلياً                                     |
| ١٦     | ٥٧ - ٥٨ ..... سادساً - المجتمع المدني                                                  |
| ١٦     | ٥٩ - ٦١ ..... سابعاً - إنشاء مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان                               |
| ١٧     | ٦٢ - ١٠١ ..... ثامناً - الزيارات الميدانية                                             |
| ١٧     | ٦٢ - ٨١ ..... ألف - زيارة "صوماليلاند"                                                 |
| ٢١     | ٨٢ - ١٠١ ..... باء - زيارة "بونتلاند"                                                  |
| ٢٤     | ١٠٢ - ١١٣ ..... تاسعاً - إقامة شراكات من أجل تعزيز حقوق الإنسان في الصومال             |
| ٢٤     | ١٠٢ - ١٠٦ ..... ألف - اللقاء مع رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، علي محمد جيدي |
| ٢٤     | ١٠٧ ..... باء - اللقاء مع محمد علي فوم، مبعوث الاتحاد الأفريقي الخاص إلى الصومال ..    |
| ٢٥     | ١٠٨ - ١٠٩ ..... جيم - اللقاء مع الجهات المانحة                                         |
| ٢٥     | ١١٠ - ١١٣ ..... دال - اللقاءات مع فريق الأمم المتحدة القطري                            |
| ٢٦     | ١١٤ ..... عاشراً - التوصيات                                                            |

## مرفق

|    |                                     |
|----|-------------------------------------|
| ٢٩ | ..... قائمة بالأشخاص الذين استشيروا |
|----|-------------------------------------|

## مقدمة

١ - قررت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٨٠/٢٠٠٤، تمديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال سنة إضافية، وطلبت منه أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين. ويتناول هذا التقرير الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٢ - ويود الخبير المستقل أن يعرب عن امتنانه لشعب الصومال للحفاوة التي استقبل بها في هذا البلد. فحرية التنقل التي تمتع بها واستعداد الناس لخوض نقاشات وطرح أفكار في شتى المناطق التي زارها كان لهما دور حاسم في أداء مهمته. كما يود أن يعرب بصفة خاصة عن امتنانه للسلطات في "صوماليلاند" و"بونتلاند" لتيسيرها زيارته واللقاء به، ولأعضاء منظمات المجتمع المدني لتزويدهم إياه بالمعلومات. ويعرب عن امتنانه أيضاً لرئيس الوزراء علي محمد جيدي ولأعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي لتخصيصهم وقتاً للقاءه لمناقشة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في الصومال وتدارس السبل الكفيلة بمعالجتها.

٣ - ويعرب الخبير المستقل عن جزيل شكره لموظفي وكالات الأمم المتحدة الذين التقى بهم والذين أسهموا بخبرتهم وحماستهم. ويعرب عن تقديره الخاص للفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، لما قدمه من معلومات موضوعية، ولموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما قدموه من دعم في مجالي الإسناد والعلاقات العامة.

٤ - ويود الخبير المستقل أن يعرب عن شكره لمثلي السلك الدبلوماسي والجهات المانحة الذين التقى بهم في نيروبي، ومنهم ممثلو الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أتاحت هذه اللقاءات تبادلاً مفيداً للمعلومات ووجهات النظر بشأن أنشطة المجتمع الدولي ونهجه.

٥ - كما يعرب الخبير المستقل عن امتنانه لمثلي المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، مثل منظمة "نوفيب" (أو كسفام - هولندا)، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ودياكونيا (السويد)، لما زودوه به من معلومات ووثائق مفيدة عن نشاط المجتمع المدني في الصومال.

## أولاً - التطورات السياسية

٦ - بعد أكثر من ١٤ عاماً من الحرب والفقر، تكللت عملية المصالحة الوطنية الصومالية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، باتفاق سلام و بانتخاب برلمان اتحادي انتقالي في الصومال. واتفق الزعماء الصوماليون في المؤتمر على أن ينشئوا لاحقاً حكومة وطنية تشمل مختلف الأطراف وتضم ٢٧٥ عضواً في البرلمان، الذي سيخصص ١٢ في المائة من مقاعده للنساء. ويجزو الخبير المستقل حذو الأمين العام والمجتمع الدولي في الإشادة بهذا

الإنجاز، مهنئاً جميع الصوماليين وحكومة كينيا وغيرها من بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وكذلك مناصري عملية المصالحة الوطنية الصومالية على الصعيد الدولي، على التزامهم بإحلال السلم في الصومال.

٧- وانتخب السيد عبدالله يوسف أحمد رئيساً للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ثم صدق البرلمان على ترشيحه لعلي محمد جيدي رئيساً للوزراء، وعلى مجلس الوزراء المقترح (المؤلف من ٤٢ وزيراً، و٤٢ وزيراً مساعداً وخمسة وزراء دولة). ويعكس كبر عدد الوزراء الصعوبات المواجهة في مراعاة المصالح والعشائر المتنوعة في الصومال، ويرجح أن يؤثر ذلك على تكاليف تسيير الحكومة الاتحادية الانتقالية. وتعتزم الحكومة الانتقال إلى العاصمة مقاديشو حالما يسمح بذلك الوضع الأمني، ولكن اقترح اختيار مكان آخر غير مقاديشو نظراً لانعدام الاستقرار وللتوتر السائد بين العشائر.

٨- وكان نطاق عملية المصالحة الوطنية الصومالية واسعاً بشكل لا بأس به كما أن مختلف الأطراف تخطى بتمثيل جيد في البرلمان والحكومة الاتحاديين الانتقاليين. ولكن ما زالت هناك شواغل لدى بعض الأوساط بشأن الأطراف التي لم تتضمنها الحكومة.

٩- وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، خاطب الرئيس عبدالله يوسف المشاركين في الاجتماع الثامن عشر لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المنعقد في أديس أبابا، أثناء زيارة قام بها للجنة. وناشد الرئيس الاتحاد الأفريقي أن يقدم الدعم لتحسين الوضع الأمني في الصومال، محددًا احتياجات الصومال الفورية فيما يلي: (أ) التزام الاتحاد الأفريقي بحشد ما يتراوح بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ جندي لحفظ السلام من الدول المتاخمة للصومال ومن أفريقيا عامة، ومن الدول العربية الشقيقة وبقية أنحاء العالم، بما في ذلك بلدان المحيط الهندي؛ (ب) تجنيد ما بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف عنصر في قوة الأمن الوطنية (الشرطة والجيش) وتدريبهم وتجهيزهم للقيام بعمليات مشتركة مع قوة حفظ السلام؛ (ج) التزام المجتمع الدولي بتقديم دعم مالي للجهود الرامية إلى إحلال السلم والأمن في الصومال وبرنامج إعادة الإعمار الذي تُقدر كلفته بحوالي ١٥ بليون دولار أمريكي، بما في ذلك البرنامج الأمني، إلى أن تحقق الحكومة الاتحادية الانتقالية مزيداً من الاستقرار وتتمكن من تحصيل إيرادات عبر الضرائب وحشد الموارد.

١٠- وطلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى لجنة الاتحاد تدارس هذه المقترحات وتقديم توصيات بشأنها إلى المجلس للنظر فيها. كما طلب المجلس إلى اللجنة تسريع الإعداد لنشر بعثة مراقبين عسكريين تابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال.

١١- وبدأ تنفيذ خطة نقل أعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي الصومالي في شباط/فبراير ٢٠٠٥، من خلال نقل بعض أعضاء البرلمان إلى مقاديشو. وفي إطار خطة نقل الحكومة الاتحادية الانتقالية، تزعم الرئيس عبدالله يوسف

ورئيس الوزراء علي محمد جيدي، في ٢٤ شباط/فبراير، وفدين رفيعي المستوى في بعثة "لقاء مع الناس" في جنوب/وسط الصومال وفي "بونتلانند".

١٢- وقد أشارت الحكومة الانتقالية إلى أن سرعة انتقالها ستتوقف على تغطية الجهات المانحة لميزانية ستة أشهر أولية مبلغها ٧٧,٣ مليون دولار تقريباً (٥٩,٥ مليون يورو). بيد أن مبلغ المساهمات لم يتجاوز قرابة ٨ ملايين دولار (٦,١ مليون يورو) حتى منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٥.

١٣- وثمة شواغل طُرحت بشأن "تدخل" أو "تأثير" بعض الدول المتاخمة في اختيار أعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي وطريقة تسييره. فضلاً عن ذلك، تشير تقارير صحافية إلى أن جمعاً غفيراً من الناس قد تظاهروا في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في مقاديشو ضد نشر "قوات أجنبية" في الصومال. وكان مجلس الأمن قد أعرب أيضاً في شباط/فبراير ٢٠٠٤ عن قلقه بشأن "التدفق المستمر للأسلحة والذخيرة" إلى الصومال، داعياً جميع "الدول والكيانات" إلى التعاون مع فريق الرصد الذي يشرف على حظر الأسلحة.

١٤- ولئن أمكن القول إن عملية المصالحة الوطنية الصومالية قد ركزت على إعادة بناء دولة (حكومة) الصومال، فإن الفترة الحرجة القادمة يجب أن تركز على بناء السلام في الصومال. ويعتبر الخبر هذا الأمر حاسماً لتحسين وضع السلم والأمن في الصومال، مما يستلزم تقيد جميع الأطراف وزعماء العشائر باحترام كافة حقوق الإنسان للجميع في الصومال.

### ثانياً - انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي

١٥- في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وجه الخبر المستقل رسالة إلى الأمين العام يحث فيها على تقديم اقتراح إلى مجلس الأمن لينظر في تشكيل لجنة خبراء للتحقيق في فظائع زعم أنها ارتكبت في الماضي في الصومال، ويواصل الخبر المستقل مساعيه لتبني هذا الاقتراح.

١٦- وفي هذا الصدد، علم الخبر المستقل بوجود قضية ضد محمد علي سامنتار وأخرى ضد يوسف عبدي علي (الملقب بتوكه)، وكلاهما يقطن فرجينيا، الولايات المتحدة. وكانت قد رفعت ضد هذين الرجلين دعاوى اتهمتهما فيهما بالمسؤولية عن جرائم حرب وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان في الصومال إبان نظام محمد سياد بري في الثمانينات. ووجه وزير الخارجية الصومالي مؤخراً رسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية يطلب فيها إسقاط القضية المرفوعة ضد سامنتار، وفقاً لمعلومات واردة من مركز العدل والمساءلة.

### ثالثاً - انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة التي يتناولها التقرير

#### الحق في الحياة

١٧- ما زال الحق في الحياة يتعرض لانتهاكات واسعة النطاق في الصومال. ويسود انعدام الأمن والعنف في معظم أرجاء البلد، مع تركيز معظم المناطق غير الآمنة في الجنوب، ولا سيما في العاصمة مقديشو. ولا يزال القتال العشائري في مقديشو مستعراً بلا هوادة بين الفصائل المتناحرة، مخلفاً قتلى وجرحى معظمهم من المدنيين. كما استمر في عام ٢٠٠٤ وقوع إصابات من جراء انفجارات الألغام وأعمال قطع الطرق المنتشرة والأنشطة الإجرامية الأخرى.

١٨- ويشكل انتشار الأسلحة أحد أخطر التهديدات التي تواجه الأمن في الصومال. وتفيد التقارير بأن الانتهاكات الواسعة النطاق لحظر الأسلحة تسهم في تفاقم حالة انعدام الأمن المتفشية. كما يشكل استيراد المتفجرات والأسلحة الثقيلة مصدر قلق بالغ.

١٩- ومما يثير القلق أيضاً ازدياد أعمال القتل الموجهة مؤخراً في مقديشو. وعلم الخبير المستقل أن قائد شرطة برتبة عالية قد اغتيل مؤخراً في مقديشو. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أطلق النار على كيت بيتون، وهي صحافية ومنتجة برامج لهيئة الإذاعة البريطانية جاءت إلى مقديشو لتغطية وصول الحكومة المرتقب إلى العاصمة، وقتلت خارج الفندق الذي تقيم فيه. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أوشك وفد الاتحاد الأفريقي، الذي كان في مهمة لتقييم الوضع الأمني في مقديشو، أن يُصاب في انفجار قنبلة على ناصية الطريق أدى إلى مقتل صوماليين اثنين وجرح ستة آخرين. ولاحظ بعض المراقبين أن أعمال القتل والعنف هذه تُستخدم كأساليب تحذير وتخويف للبرلمان والحكومة الاتحاديين الانتقاليين ولأي تدخل خارجي.

٢٠- كما أحيط الخبير المستقل علماً بالأحداث المقلقة المتعلقة بتدنيس نحو ٧٠٠ قبر في المقبرة المعروفة باسم "المقبرة الإيطالية" في مقديشو. ولوحظ أن عدداً كبيراً من الصوماليين أدانوا هذه الأحداث التي وقعت في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

#### خطف الرهائن

٢١- ظلت وتيرة أعمال الاختطاف مرتفعة في الفترة التي يتناولها التقرير. وسُجلت معظم الحالات في مناطق الجنوب، وخاصةً في مقديشو، حيث يُقال إن الفدية تُستخدم لتمويل شراء الأسلحة والذخيرة.



٢٢- وعلم الخبير المستقل أن موظفاً أمنياً ميدانياً للأمم المتحدة، هو رولف هيميريش، اختطف في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في ويركوي، الواقعة على مسافة ٤٥ كم شمال كيسمايو في الطريق إلى جامامي. وقد أطلق سراحه في ٧ شباط/فبراير.

### حرية الصحافة

٢٣- أدان الخبير المستقل بشدة، في بيان صحافي صادر في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٥، قتل مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية كيت بيتون. ووقع حادث القتل في أواخر بعثته في الصومال، بعد بضعة أيام من الهجوم الذي تعرضت له الصحافة في مقاديشو، عشية ٢٨ كانون الثاني/يناير، عندما أُلقيت قنبلة يدوية على مقر المؤسسة الإعلامية Hornafrik Media Inc.

٢٤- وخلال الفترة التي يستعرضها التقرير، شُن العديد من الهجمات الأخرى على وسائل الإعلام وتعرضت حرية الصحافة لتهديدات حمة. فعلى سبيل المثال، وجه الخبير المستقل، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، رسالة إلى سلطات "بونتالاند" يعرب فيها عن قلقه حيال نبأ اعتقال واحتجاز عبد الشكور يوسف علي، محرر صحيفة War-Ogaal، الذي أفيد بتوقيفه في بوساسو في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، إثر كتابته مقالة زُعم أنها تنتقد وزير المالية وتتهمه بالفساد. وعندما وجه الخبير المستقل رسالته، كان عبد الشكور يوسف علي لا يزال محتجزاً في السجن دون أن توجه له أي تهمة رسمياً، ثم أُخلي سبيله بعد شهر.

### الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٥- لم يطرأ تحسن يذكر على وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الصومال خلال العام الماضي، من عدة جوانب. بل ازداد وضع هذه الحقوق سوءاً جراء النتائج المدمرة لأحداث بيئية متطرفة استمرت مدة عام في مناطق عديدة في الصومال. فقد عصفت تسونامي المحيط الهندي بالمنطقة الساحلية في "بونتالاند"، بينما أباد الجفاف والفيضانات والصقيع غير المعتاد قطعان الماشية في المناطق الشمالية، مقوضاً أسباب عيش الكثير من الصوماليين الذين يعتمد بقاؤهم على قيد الحياة على تربية الماشية.

٢٦- ووفقاً لوحدة تحليلات الأمن الغذائي في الصومال، فإن "الأمطار الغزيرة التي هطلت في الصومال خلال العام الماضي أنهت دورة جفاف استمرت أكثر من ثلاث سنوات، ولكنها أدت أيضاً إلى الفيضانات وهلاك الماشية". ونظراً إلى هذه الأحوال المتعددة، بما فيها الجفاف والأمطار المتجمدة والفيضانات، من المتوقع أن يمر وقت طويل قبل أن يتمكن معظم رعاة الماشية من استعادة نشاطهم. وأضاف التقرير أنه "نتيجة هذا التدهور البيئي الواسع النطاق وهلاك الماشية المرة تلو الأخرى، فإن ثمة ٨٤ ٠٠٠ شخص تقريباً يحتاجون إلى مساعدات إنسانية فورية و ١٥٨ ٠٠٠ شخص آخرين يحتاجون إلى دعم معيشي". ونتيجة لهذا الوضع، لا يُستبعد حصول انعدام أمن

غذائي حاد في المستقبل، مما قد يشكل تهديداً للجهود الصومالية، الهشة أصلاً، في مجال إقامة السلام وإعادة الإعمار.

٢٧- ويودّ الخبير المستقل أن يلفت الانتباه إلى الحاجة الماسة لتطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية في الصومال. ويتفاوت الوضع تفاوتاً صارخاً بين شمال الصومال وجنوبها. ففي "بونتلاندا" و"صوماليلاند" أمكن القيام ببعض الاستثمارات في الطرقات وأنشطة الموانئ، مما يسرّ قيام بعض الأنشطة التجارية. أما في المناطق الجنوبية، فإن الهياكل الأساسية للطرق البرية والبحرية والجوية تتدهور سريعاً. وما من شك بأن لهذا النقص في التنمية، بل "التراجع" في التنمية في بعض الحالات، انعكاسات سلبية على توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للصوماليين.

٢٨- وفي هذا الصدد، يؤكد الخبير المستقل من جديد مبدأ ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، ويشدد على وجوب تعزيز التقدم المحرز على صعيد السلم والحقوق المدنية والسياسية بالسعي إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما يشعر الخبير المستقل بأن ثمة حاجة أيضاً إلى إشراك الصوماليين (الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة والمجتمع المدني) في وضع برامج التنمية الدولية التي تمسهم.

٢٩- وللصومال ساحل يبلغ طوله ٦٠٠ ٣ كم وفيه جزء من آخر الأرصدّة السمكية في العالم. وبسبب عجزه عن مراقبة مياهه، اعتادت سفن الصيد الأجنبية غير المشروعة أن تأتي إلى هذه المياه وتفرط في صيد الأسماك. وكذلك تفاقمت المشاكل المتعلقة بتهريب المهاجرين والإبحار في البشر بسبب الافتقار إلى خفر السواحل أو الهياكل الإدارية الأخرى. وقد خلق الخبير، أثناء مهمته، فوق المناطق الساحلية في "بونتلاندا" وتمكن من رصد سفن أجنبية في المياه. وبما أن صيد الأسماك يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في إنعاش الاقتصاد، فمن الأهمية بمكان أن يقوم الصوماليون، في الأمد القريب، برصد تجاوزات القانون البحري في مياههم وإبلاغ وسطاء دوليين بها، وأن يعملوا، في الأمد الطويل، على تشكيل قوة خفر سواحل.

٣٠- ومنذ عام ٢٠٠٠، صدر حظر على استيراد الماشية الصومالية في المملكة العربية السعودية (التي تمثل ٩٠ في المائة من سوق الماشية الصومالية) وبلدان الخليج الأخرى بسبب تفشي وباء حمى الوادي المتصدع. ويرى الخبير المستقل أن قرارات الحظر الطويلة الأمد هذه تضرّ بالصومال، الذي يعتمد جل نشاطه الاقتصادي على قطاع الماشية. وكان الخبير المستقل قد وجّه، من قبل، رسائل إلى مختلف المسؤولين السعوديين والتقى بهم لحثهم على النظر في رفع هذا الحظر مشيراً إلى آثاره السلبية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصوماليين. وفي وقت كتابة هذا التقرير، أفيد بأن المملكة العربية السعودية أعلنت عن عزمها رفع الحظر على واردات الماشية من الصومال وربما من "صوماليلاند" أيضاً، ويأمل الخبير أن يتحقق ذلك قريباً.

٣١- وخلال عام ٢٠٠٤، قررت حكومتا الإمارات العربية المتحدة وكنيا التوقف عن إصدار تأشيرات سفر لحاملي الجوازات الصومالية. واعتُبر أن هذين القرارين تأثيراً بالغاً على الصوماليين، إذ إن الكثير من الواردات الصومالية يدخل الصومال عبر الإمارات العربية المتحدة وكنيا. ومن شأن هذين القرارين أيضاً أن يحولا دون حصول الرعايا الصوماليين الذين يحتاجون إلى الدخول إلى هذين البلدين على خدمات هامة كالدواء والخدمات الصحية والوصول إلى الرحلات الجوية الدولية في الخارج. وقد كتب الخبير المستقل إلى حكومتي البلدين في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، معرباً عن قلقه إزاء هذين الحظرين، الذين يؤمل رفعهما قريباً أيضاً مع إقامة حكومة اتحادية انتقالية جديدة في الصومال.

### أحوال السجون

٣٢- استشف الخبير، من مناقشاته مع السجناء، أنهم يُعاملون، فيما يبدو، معاملة لا تُقوّى بوجه عام في السجون الصومالية. وتتمثل المشكلة الرئيسية التي لاحظها أثناء بعثته، وأقرّ بوجودها مسؤولو السجون، في الافتقار إلى سبل الرعاية والراحة الأساسية (كالأدوية والغذاء وغيرها) وإلى التدريب المهني وكذلك الاكتظاظ، وهي مشاكل يمكن عزوها إلى نقص الموارد المالية أكثر من عدم الرغبة في تحسين أوضاع المسجونين. فعلى سبيل المثال، قامت البعثة، أثناء وجودها في هرغيسة، بزيارة أخرى إلى السجن الرئيسي الذي شُيد في الأربعينات لإيواء ١٥٠ سجيناً، ولكنه أصبح اليوم يؤوي أكثر من ٨٠٠ سجين. ولاحظ الخبير المستقل أن الوضع في هذا السجن قد تدهور بشكلٍ مريع، قياساً بزيارتيه السابقتين في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وفي هذا السياق، يلاحظ الخبير المستقل أن أي دعم من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية المعنية بأحوال السجون ومعاملة السجناء، سيكون موضع ترحيب.

٣٣- وطرح الخبير المستقل، أثناء زيارته، مسألة معاملة السجينات في الصومال. وبعد أن طلب الخبير في بعثة سابقة تشكيل وحدة خاصة من النساء في كل مركز شرطة، وبعد أن برهنت مثل هذه التجارب عن نجاحها حتى الآن، فإنه يدعو جميع السلطات في الصومال إلى الاقتداء بهذا النموذج.

### الأقليات

٣٤- تُقدر نسبة الأقليات في الصومال بثلث مجموع السكان، أي حوالي مليوني شخص. ولا تزال هذه الفئات تعيش في ظروف قاسية من الفقر المدقع وتعاني أشكالاً عديدة من التمييز والإقصاء. وتعرب بعض الأوساط عن بالغ قلقها بشأن إقصاء أبناء بعض عشائر الأقليات من عملية المصالحة الوطنية الصومالية ومن البرلمان والحكومة الاتحاديين الانتقاليين.

## سيادة القانون وإنكار الحق في محاكمة عادلة

٣٥- لا يزال الإطار القانوني ضعيفاً في جميع أنحاء البلد. وتشمل التحديات المستمرة افتقار الموظفين إلى التدريب، وتدني الأجور، والافتقار إلى التجهيزات الأساسية ومواد التدريب والمراجع، والإجحاف القائم بين الجنسين، وعدم التنسيق بين القوانين العلمانية والعرفية والإسلامية. ونظراً لافتقار الدولة إلى حسن الإدارة على مدى فترة طويلة من الزمان، فقد اضمحلت سيادة القانون والامتثال له اضمحلالاً خطراً في الكثير من مناطق الصومال.

٣٦- وانتهز الخبير المستقل الفرصة، خلال بعثته في "صوماليلاند"، للاستفسار عن حالة زمزم أحمد دوالي. وكانت هذه الفتاة البالغة من العمر ١٧ عاماً قد أوقفت في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ثم أصدرت محكمة هرغيسة المحلية بحكمها حكماً بالسجن خمس سنوات، أربع منها بتهمة التجسس وسنة واحدة لكذبها المزعوم بشأن اسمها وهويتها وعشيرتها. واشتبّه في أنها كانت تسعى للحصول على معلومات سرية عن منزل نائب الرئيس أثناء زيارة قامت بها من "بونتلاندا" مسقط رأسها إلى هرغيسة. ونفت الفتاة التهم الموجهة ضدها.

٣٧- وقد أعربت مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية عن قلقها البالغ إزاء عدم الامتثال للمعايير الدولية للإنصاف في محاكمة زمزم، ولكونها أدينّت كبالغة وليس كقاصر. وهناك ادعاءات أيضاً بتعرض زمزم للاعتداء الجنسي ولسوء المعاملة على أيدي سلطات السجن وضباط الشرطة أثناء فترة احتجازها. وقد سرّ الخبير، أثناء بعثته، بالإطلاع على ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الخاص بسيادة القانون والأمن من جهود "خلف الكواليس" لتأمين الإفراج عنها وما تقوم به المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية من حملات لهذا الغرض.

٣٨- وفي ٢ شباط/فبراير، أطلقت سلطات "صوماليلاند" سراح زمزم دوالي بدون شروط ووضعت في عهدة الخبير المستقل أثناء بعثته في هرغيسة. وقد رافق الخبير المستقل زمزم إلى مسقط رأسها في "بونتلاندا" وعرض عليها دعمه إذا ما رغبت في متابعة دعواها بشأن تعرضها للاغتصاب والضرب عندما كانت رهن الاحتجاز.

## حقوق المرأة

٣٩- واصل الخبير المستقل تحري طريقة معاملة المرأة في الصومال خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير. وقد أحرز بعض التقدم في وضع المرأة الصومالية ودعم حقوقها خلال السنوات القليلة الماضية. ولاحظ الخبير المستقل التحسن المستمر في تشجيع مشاركة المرأة على نطاق أوسع في الساحة السياسية في الصومال. ففي البرلمان الاتحادي الانتقالي، خصص ١٢ في المائة من المقاعد للنساء. وحديثاً عيّنت امرأة، هي فوزية محمد شيخ، وزيرة

لشؤون الجنسين والأسرة. ومع ذلك، يشدد الخبير المستقل على الحاجة إلى الاستمرار في تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً وزيادة نسبة مشاركتها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

٤٠ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، التقى الخبير المستقل فوزية محمد الشيخ في نيروبي. وقد سلطت هذه الأخيرة الضوء على بعض التحديات العملية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها في إطار ولايتها، والتي تتراوح من توعية أعضاء الحكومة الآخرين بشأن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة إلى مجرد الحاجة إلى مكتب تمارس فيه عملها.

٤١ - وفيما يتعلق بمسألة ختان المرأة، اتفق كل من الوزيرة والخبير المستقل على أن هذه الممارسة كثيراً ما يُدافع عنها بوصفها عرفاً دينياً، بينما هي في الواقع تقليد قبلي عشائري قديم.

٤٢ - وتخضع الغالبية العظمى من النساء والفتيات الصوماليات (٨٩ في المائة) لممارسة الختان التي لا تزال مستمرة في الصومال. وقد ناقش الخبير المستقل هذه المسألة مع جماعات نسائية، ضمن جهات أخرى، وأكد لها أنه سيواصل دعوته إلى نبذ هذه الممارسة التي تضر بصحة من تمارس بحقهن وسلامتهن، والتي كثيراً ما ينسبها ممارسوها والمدافعون عنها خطأً إلى التعاليم الإسلامية.

٤٣ - وأكد الخبير المستقل مجدداً على أنه يعتبر حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة جزءاً هاماً من الولاية المسندة إليه، وشجع الوزيرة على إقامة صلات مع الجماعات النسائية العديدة في الصومال، لأنهما جماعات مجدة ومدرّبة جيداً وفعالة رغم مواردها المحدودة. وأضاف أنه يرجح أن الجهات المانحة ستبدي اهتماماً بدعم مشاريع محددة تعرضها الوزيرة بالتعاون مع الجماعات النسائية الصومالية.

### الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

٤٤ - يودّ الخبير المستقل التأكيد مجدداً على الاستنتاجات الواردة في التقرير الذي أعده مكتب اليونيسيف في الصومال عام ٢٠٠٣، تحت عنوان "من الإدراك إلى الواقع: دراسة بشأن حماية الطفل في الصومال"، والذي يشير إلى أن العنف القائم على نوع الجنس مشكلة تبعث على القلق في الصومال، بغض النظر عن انتشار ثقافة الإنكار. وتتعرض النساء في مخيمات المشردين، بشكل خاص، لهذه المشكلة - تلاحظ الدراسة أن "نحو ثلث مجموع الأطفال المشردين (٣١ في المائة) تحدثوا عن الاغتصاب بوصفه مشكلة قائمة داخل أسرهم، بالمقارنة مع ١٧ في المائة من الأطفال لدى عامة السكان". وعلم الخبير المستقل، أثناء مهمته، أن العنف الجنسي المتفشي في مخيمات المشردين داخلياً أثار قلقاً متزايداً بين عمال الإغاثة والمنظمات الدولية بشأن انتشار مرض فيروس نقص المناعة البشري/الايدز.

## حقوق الطفل

٤٥ - تطرق الخبر مجدداً، أثناء بعثته، إلى مسألة الممارسة المعروفة باسم "الولد العاق"، التي تتمثل في إيداع الأبوين أطفالهم السجن بقصد التأديب وبدون أي إجراء قانوني. وأثناء النقاشات، أكدت السلطات في كل من "صوماليلاند" و"بونتلاند" إدراكها لهذا العرف، وأبدت التزامها بالعمل من أجل القضاء عليه. ويمارس هذا العرف في مناطق أخرى في الصومال.

٤٦ - وتحتل الصومال المرتبة السادسة في معدلات وفيات الأطفال في العالم، ولا تتجاوز نسبة تسجيل الأطفال في المدرسة ٢٢ في المائة، تبعاً لممثلي اليونيسيف. كما أثّرت مسألة ختان الفتيات والعنف الممارس بشكل عام ضد الأطفال، مع الإشارة إلى غلبة الطابع الجنساني على هذه الانتهاكات. وأعرب ممثلو اليونيسيف في مناسبات مختلفة أثناء البعثة عن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال الصوماليين في السجون (الذين كثيراً ما يودعون مع الكبار) وأطفال الشوارع، وأطفال الأقليات والعشائر، والأطفال المعيلين، والأطفال العاملين، والأطفال المعوقين جسدياً أو عقلياً.

٤٧ - وأشار الخبر المستقل، في هذه النقاشات وفيما يتعلق بمسألة حماية الأطفال وحقوق الإنسان الخاصة بالطفل، إلى أهمية مطالبة البرلمان الاتحادي الانتقالي بتوقيع اتفاقية حقوق الطفل وتصديقها.

## رابعا - تسونامي المحيط الهندي

٤٨ - في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عصفت أمواج تسونامي مدمرة بالمحيط الهندي، مسفرة عن خسائر فادحة في الأرواح ودمار لم يسبق له مثيل لأسباب عيش الملايين من البشر، في آسيا بشكل أساسي، ولكن أيضاً في أفريقيا.

٤٩ - وقد شارك الخبر المستقل في بيان صحفي صدر في ١١ كانون الثاني/يناير عن أصحاب الولايات المتعلقة بحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، للمطالبة بتركيز الاهتمام على أضعف الناجين وإشراكهم إشراكاً تاماً في إعادة الإعمار. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أصدر الخبر المستقل أيضاً بياناً صحافياً منفصلاً يشيد فيه بالتحرك الدولي السخي تجاه أزمة تسونامي ويحث المجتمع الدولي على ألا يغفل الآثار التي خلفها التسونامي على الساحل الشرقي لأفريقيا، وخصوصاً الصومال. وتشير التقارير إلى أن ١٥٠ شخصاً لقوا مصرعهم وأن ٥٠.٠٠٠ شخص شردوا في شبه جزيرة هافون في "بونتلاند" وحولها.

٥٠- وقام الخبير المستقل، في إطار بعثته في الصومال، بزيارة إلى شبه جزيرة هافون في "بونتلاندا"، التي تأثرت بتسونامي المحيط الهندي، ليشاهد بنفسه الآثار التي خلفها التسونامي. ولاحظ أن لهذا الحدث آثاراً اقتصادية واجتماعية جسيمة على المنطقة، وإن لم يكن عدد القتلى مرتفعاً كما هو في آسيا.

٥١- وكان معظم القتلى والمفقودين من صيادي السمك، وجميعهم تقريباً فقدوا قوارب ومعدات الصيد في التسونامي. كما تقوض الهيكل الأساسي الاجتماعي الحدود في البلدة أو تعرض لأضرار فادحة. ومنذ حدوث التسونامي، تلقت المنطقة بالفعل بعض المساعدات الدولية من البلدان المانحة وأيضاً من برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف. بيد أنه في منطقة ساحلية منكوبة سلفاً بالفقر وتهديد أسباب العيش جراء أعمال القرصنة والصيد غير المشروع بواسطة سفن دولية، فإن انطباع الخبير المستقل هو أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لقاطني هذه المنطقة قد تضررت وأن المساعدة الدولية لإعادة الإعمار ولجبر هذه الخسائر باتت ضرورة ملحة.

### خامساً - اللاجئون، والمشردون داخلياً

٥٢- وفقاً للأمم المتحدة، هناك حوالي ٣٧٠.٠٠٠ مشرد داخل الصومال مبعثرين بين ٣٤ مستوطنة في الصومال و"صوماليلاند". ويودّ الخبير المستقل لفت الانتباه مجدداً إلى الأحوال البائسة التي يعيش فيها هؤلاء المشردون، كما شاهد أثناء زيارته إلى مخيمي شاييلي واجوران في بوساسو، حيث تُؤوى نحو ٢٦٠ ١ أسرة، وإلى كونهم فئة مستضعفة بحاجة إلى المساعدة.

٥٣- والمشردون داخلياً في مقاطعتي بيدوا وكنساديري في المنطقة الجنوبية الغربية معرضون للخطر أيضاً. ولوحظ أن ١٥ قرية قد أُحرقت مؤخراً في صدامات داخلية بين قوات جيش الرحانوين للمقاومة. وهو وضع تكرر بانتظام للأسف.

٥٤- وخلال اجتماع عُقد في ٢٧ شباط/فبراير في نيروبي بين الخبير المستقل وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، ذكر ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن ١٨.٠٣٠ لاجئاً عادوا إلى ديارهم، جميعهم تقريباً إلى "صوماليلاند"، وأنه في أواخر عام ٢٠٠٥ أو مستهل ٢٠٠٦، سيكمل الجزء الخاص بـ "صوماليلاند" من برنامج المفوضية المعني بالعودة، ويشمل برنامج العودة إلى الوطن أيضاً كلاً من "بونتلاندا" ومقاديشو. وفي حالة مقاديشو، نظراً للوضع الأمني المتدهور، فقد تمّ "تيسير" العودة وليس التشجيع عليها بشكل صريح. ويتوقع حدوث موجة من اللاجئين والمشردين داخلياً العائدين من أجزاء أخرى من الصومال، إذا ما صمدت عملية السلام وإعادة الإعمار الجاريتان.

٥٥- وأثيرت أثناء الاجتماع أيضاً مسألة عودة اللاجئين القسرية إلى "صوماليلاند". وقد بذلت جهود لإقناع البلدان والمناطق المجاورة بالعدول عن إرغام اللاجئين على العودة. كما أن حكومة "صوماليلاند" باتت تعرب عن قلق متزايد بشأن عدد العائدين وقدرتها على استيعابهم. ويود الفريق العامل أن يشدد على الأهمية الجوهرية لمبدأ العودة طوعاً.

٥٦- ويود الخبير المستقل أيضاً الإشارة إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذت لتخصيص أراضٍ في غاروي وبوساسو للمشردين داخلياً الذين، ناهيك عن كونهم معدمين، يُرغمون على دفع إيجار عن الأرض التي يقيمون عليها. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في إطار برنامج "إعادة دمج اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً العائدين في الصومال" عن طريق المساعدة في إنشاء مراكز شرطة، ومدارس، وأنظمة صرف صحي، ومساكن منخفضة التكلفة، وأنشطة محلية للتنمية الاقتصادية لضمان تمتع العائدين والمشردين داخلياً بالاكتفاء الذاتي في مجتمعاتهم الجديدة. ولئن كان الخبير المستقل يشيد بهذه الجهود، فإنه يلفت الانتباه أيضاً إلى الحاجة إلى مزيد من الدعم من الجهات المانحة لهذا البرنامج الذي لا تزال أنشطته مستمرة في "صوماليلاند" وبدأت مؤخراً في "بونتلاندا".

### سادساً - المجتمع المدني

٥٧- برز المجتمع المدني مرة أخرى كعنصر أساسي في رصد الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في شتى المناطق ولفت الانتباه إليها، فضلاً عن جهوده الخلاقة في معالجة تلك الشواغل. ويشيد الخبير المستقل بمشاركة منظمات غير حكومية تتحلى بالمهنية والدراية والإخلاص في عملية السلام والمحادثات المتعلقة بإعادة الإعمار. وثمة توجه أيضاً نحو تشكيل أفرقة جامعة، والتنسيق والعمل ضمن شبكات.

٥٨- ويشجع الخبير المستقل على تعزيز ما أحرز من تقدم، بغية التغلب على الصعوبات الجسيمة التي يواجهها المجتمع المدني في الصومال، بما في ذلك الموارد والقدرات المحدودة والقيود التي تفرضها السلطات. ويناشد الخبير المستقل السلطات كافة، وكذلك الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، تعزيز الدعم المقدم للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني.

### سابعاً - إنشاء مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان

٥٩- وكنتيجة طبيعية لجهود المجتمع المدني في الصومال، يعتبر الخبير المستقل إنشاء مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان سمة أساسية من سمات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصومال.

٦٠- وتمتع المؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان بسلطة استشارية دائمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني و/أو الدولي. وتحقق هذه المرامي إما بشكل عام، عن طريق تقديم الآراء والتوصيات، أو من خلال تدارس الشكاوى التي يقدمها أشخاص أو جماعات وتسويتها. وثمة مؤسسة من هذا النوع يجري تأسيسها في "صوماليلاند"، بمساعدة برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتمثل المرحلة الأخيرة من التأسيس في



التشاور مع المنظمات غير الحكومية. كما وافق "الرئيس" في "بونتلاندا" على إنشاء مؤسسة من هذا النوع وطلب مساعدة تقنية في هذا المجال.

٦١- وأبدت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية العاملة في "صومالييلاند" و"بونتلاندا" تأييدها لهذه المبادرات. كما أثار الخبير المستقل فكرة تشكيل لجنة وطنية لحقوق الإنسان مع رئيس الوزراء جيدي وممثلين عن الحكومة الاتحادية الانتقالية، فقالوا إنهم يؤيدون الفكرة لكنهم يحتاجون إلى مساعدة تقنية من الأمم المتحدة والبلدان المانحة لتنفيذها.

## ثامناً - الزيارات الميدانية

### ألف - زيارة "صومالييلاند"

٦٢- زار الخبير المستقل هرغيسة، في "صومالييلاند" في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير. وظل الوضع في "صومالييلاند" هادئاً نسبياً بالمقارنة مع مناطق أخرى في الصومال، خصوصاً المناطق الجنوبية والشرقية. بيد أن منطقتي سول وساناغ الحدوديتين لا تزالان محل نزاع بين "صومالييلاند" و"بونتلاندا"، مما أدى إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وأسفر عن أسرى حرب من الطرفين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تمخضت اشتباكات دموية فوق العادة بين قوات "صومالييلاند" و"بونتلاندا" في منطقة سول عن مقتل أكثر من ١٠٠ شخص.

٦٣- ولاحظ بعض المراقبين أن التحسن في حالة حقوق الإنسان في "صومالييلاند" ليس شاملاً. فقد لوحظ أن المدافعين عن حقوق الإنسان عززوا قدراتهم ومهاراتهم في هذه المنطقة، ولكنهم في ظل الوضع السياسي الراهن يشعرون بالقلق من الأعمال الانتقامية التي قد تقوم بها السلطات ضدهم أثناء القيام بعملهم في مجال حقوق الإنسان. ومما يزيد الوضع تعقيداً أن العالم الخارجي يبدو محجماً عن إدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خشية تعريض "عملية السلام" الهشة ومرحلة إعادة الإعمار للخطر.

٦٤- ولا تزال هناك مسألة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق كثيرة من "صومالييلاند". كما أن عدم وجود حكومة وجهاز إداري يؤديان عملهما بشكل تام يجعل من الصعب جداً متابعة انتهاكات حقوق الإنسان وتحميل أي طرف مسؤولية في هذا الشأن.

٦٥- وقد تلقى الخبير المستقل، عندما كان في هرغيسة، تقارير عن ازدياد الممارسات الوحشية للشرطة، إذ يلجأ العديد من عناصر الشرطة إلى أساليب أكثر خشونة. وأثيرت قضية أحمد شمادلي في هذا السياق. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ادّعي أن الشرطة أطلقت النار على شخصين غير مسلحين فقتلتهما وجرحتا شخصين آخرين قرب وزارة الأشغال العامة. وقد أوقف رئيس وحدة الشرطة وشرطي آخر وهما الآن رهن الاحتجاز في انتظار محاكمتهم. وفي قضية أخرى وقعت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ادّعي أن الشرطة أطلقت النار على شخص كان ينظف الطرق للبلدية

فأردته قتيلاً، وذلك بتحريض من أحد سكان الحي، كما قيل. وبمكث عنصر الشرطة المعني في الحجز بينما تقوم السلطات بالتحقيق في الحادث. وقد أثبتت القضيتان لاحقاً مع نائب الرئيس ووزير الداخلية ووزير العدل.

٦٦- وبالرغم من هذين الحادثين، نُقل أيضاً أن وزير الداخلية أبدى استعداداً أكثر، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، للتعاون في شتى القضايا التي أثبتت معه. وتم التشديد على أهمية معالجة سلوك الشرطة عن طريق التدريب والتوعية.

٦٧- وفي هرغيسة، شعر الخبير المستقل بالإحباط لما سمع عن الاتجاه الجديد للانتحار بين اليافعين. ففي الأسابيع القليلة التي سبقت زيارته، أفيد بأن ١٠ أشخاص في مقتبل العمر انتحروا. ومنذ كانون الأول/ديسمبر، قام ثلاثة صبيان وفتاة، تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاماً، بحرق أنفسهم. وكان آخر حادث لفتاة في الثامنة عشرة من عمرها من حي غولتشانو، لكنها نجت من الموت بأعجوبة. ومن الناجين أيضاً شاب في الرابعة والعشرين من عمره، بينما قضى صبي في الثامنة عشرة من عمره نحيبه بعد ١٥ يوم قضاها في المستشفى. واقترح الخبير المستقل إجراء دراسة لفهم هذه الظاهرة.

٦٨- ولوحظ أن سلك القضاء ليس مستقلاً وأن المسؤولين المحليين يميلون للتدخل في الشؤون القانونية. كما يبدو أن ثمة حدوداً لحرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية الكلام. وتعرض بعض المدافعين عن حقوق الإنسان للاستهداف أثناء القيام بعملهم.

٦٩- وعلم الخبير المستقل أن ٥٥ متظاهراً اعتقلوا في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ وأودعوا سجنًا يبعد ١٠٠ كم عن مقاديشو، دون توجيه تهم ضدهم أو محاكمتهم، ثم أطلق سراحهم بعد شهر. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اعتقل ١٠ أشخاص في بوراما، واحتجزوا لمشاركتهم في أعمال شغب مناوئة للحكومة. ثم أفرج عنهم وزير الخارجية بعد شهر.

٧٠- واحتج زعيم تقليدي، هو سلطان رايب يوسف، في سجن هرغيسة المركزي بسبب التعبير عن آرائه في الأمور السياسية، حسبما نُقل. كما أحيط الخبير المستقل علماً بأن السلطات احتجزت أربعة محامين/مدافعين عن حقوق الإنسان، هم: محمد سعيد حرسى، وفوزي الشيخ يونس حسن، وعبد الرحمن إبراهيم علين، ويوسف إسماعيل علي.

٧١- وفي ١ شباط/فبراير، التقت البعثة، أثناء وجودها في هرغيسة، نائب رئيس "صوماليلاند" ووزير العدل والمدعي العام لمناقشة حالة حقوق الإنسان في هرغيسة. وأشار مسؤولو "صوماليلاند" إلى أن بعض التهم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان قد لا تكون دقيقة أو ربما يبالغ في تصويرها المراقبون. ولكن فيما يتعلق بمسألة الظهور المفاجئ للممارسات الوحشية بين بعض عناصر الشرطة، أقر نائب الرئيس بحاجة قوات الشرطة إلى التدريب والتجهيزات الملائمة. كما وافق على التحري في الحوادث المتعلقة بوحشية الشرطة، والتي أثارها معه الخبير المستقل. وفيما يتعلق ببرنامج سيادة القانون والأمن، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أشار الخبير المستقل إلى ضرورة تضمين البرنامج دورة تدريبية عن العنف الجنسي.

٧٢- وأثار الخبير المستقل قضية زمزم أحمد دوالي، السجينة البالغة من العمر ١٧ عاماً والمتهمّة بالتجسس والمحكوم عليها بالسجن خمس سنوات في أحد السجون "صوماليلاند" (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه). وأشار إلى أن ثمة تقارير تفيد بأن هذه الفتاة القاصر في خطر وأن القضية ربما اجتذبت اهتماماً مفرطاً على الصعيد الدولي، ولكن يمكن التوصل إلى تسوية بشأنها. وبعد مناقشات مطولة، تم الاتفاق على الإفراج عن زمزم دوالي ووضعها في عهدة الخبير المستقل. وأكد الخبير المستقل لمسؤولي "صوماليلاند" على ضرورة التحقيق في الادعاءات الخطيرة التي صدرت عن الأنسة دوالي بشأن ما تعرضت له من سوء معاملة أثناء احتجازها.

٧٣- ووافق مسؤولو "صوماليلاند" أيضاً على الإفراج عن سلطان رابي يوسف، الذي ادّعى أنه كان متهماً بالتحريض على التمرد، كما وافقوا على النظر في مسألة الانتحار بين الشباب. وأطلق سراح المحامين/المدافعين عن حقوق الإنسان الأربعة أيضاً بعد وقت قصير.

٧٤- كما التقى رئيس البرلمان بالبعثة، ونوقشت مسألة الانتخابات المقرر إجراؤها. وأفاد رئيس البرلمان بأن مجلس الأعيان قد استلم القانون الانتخابي من مجلس النواب، وقد يقترح إدخال بعض التعديلات عليه قبل أن يعاد إلى مجلس النواب لإقراره بشكل نهائي. وتلقى الخبير المستقل ضمانات بأن الحكومة ستستخدم نفوذها لضمان إجراء الانتخابات في الموعد المقرر.

٧٥- وفي ١ شباط/فبراير، التقت البعثة أيضاً بسيلدينيو، رئيس الحزب المعارض "Kulmiye". وشدد الخبير المستقل على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وعلى أن سلطات "صوماليلاند" ستشجع البرلمان بشدة على إجراء الانتخابات في الموعد المقرر لها. وقال رئيس الحزب أن الجميع يجب أن يعملوا لضمان ازدهار الديمقراطية في "صوماليلاند" ولوضع الضوابط والضمانات اللازمة لضمان شرعية العملية الانتخابية. وأبدى بعض القلق إزاء قدرة الإدارة على إجراء الانتخابات (الإحصاء السكاني، رسم خرائط الدوائر الانتخابية، تسجيل الناخبين) في الوقت المناسب للانتخابات المقررة وإزاء ضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها.

٧٦- وقامت البعثة لاحقاً بزيارة عيادة حقوق الإنسان والشؤون القانونية، التابعة لجامعة هرغيسا، وهي عبارة عن مشروع منظمة غير حكومية يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتسعى العيادة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٣ بهدف تحقيق سيادة القانون، إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في "صوماليلاند" من خلال تدريب الطلاب وتقديم خدمات قانونية مجانية للمعوزين. وهي تعمل على معالجة قضايا الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين، وكان الكثير من القضايا التي عالجتها في عام ٢٠٠٤ يتعلق بمسائل الأراضي. وقد تلقت العيادة حوالي سبع قضايا تتعلق بالممارسات الوحشية للشرطة، ولكنها أكدت أن جميع القضايا تمت تسويتها خارج نطاق المحكمة. وأقامت العيادة شبكة إحالة مع شبكة حقوق الإنسان في "صوماليلاند".

٧٧- والتقى الخبير المستقل كذلك المنظمات غير الحكومية المحلية في ١ شباط/فبراير. وأثارت هذه المنظمات مسائل تتعلق بقانون النظام العام، وانتحار اليافعين، وحقوق الإنسان الخاصة بالأقليات، والحاجة إلى احترام حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وأكدت المنظمات رغبتها في الانخراط بشكل أكبر في إنشاء لجنة لحقوق الإنسان في "صوماليلاند". كما شددت على أهمية تنمية الوعي العام بحقوق الإنسان، وذلك من خلال حلقات العمل وأشرطة الفيديو والتعليم المدرسي، وأشارت إلى استمرار الحاجة إلى بناء قدرات المنظمات غير الحكومية أيضاً.

٧٨- واجتمع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري العامل في هرغيسة أيضاً بالخبير المستقل. ونوقش برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار الأعضاء إلى تأسيس وحدة للطب النفسي في عام ٢٠٠٣، استناداً إلى دراسة بشأن تفشي الأمراض العقلية بين قدامى المحاربين وأفراد الشعب عامة. ويُقدر أن ٤٠ في المائة من أفراد قوات الأمن يعانون اضطرابات عقلية مستفحلة. ويتعرض المرضى العقليون للإساءة على نطاق واسع، أما الزعماء التقليديون وأعضاء الحكومة الموسعة، فقد فضولا عدم معالجة ما يعتبرونه مسألة عائلية ثانوية، أو لم يتمكنوا من معالجتها. ومن الممارسات الشائعة تقييد المرضى العقليين إلى شجرة أو داخل المنزل لمدة قد تصل إلى سبع سنوات. ويرمى ذلك البرنامج إلى تحقيق هدفين، هما: (أ) المساعدة في تشييد بنية أساسية حكومية للصحة العقلية؛ و(ب) تقديم المساعدة مباشرة للمجموعات المستهدفة. كما ساعد المشروع المستشفى في وضع خطة عمل استراتيجية لتمكينه من مراعاة المعايير الدنيا.

٧٩- ونوقش أيضاً مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. ولوحظ أن معظم المحاربين السابقين أعيد إدماجهم في القوات المسلحة وأن هناك لجنة وطنية للتسريح. ويُدفع حوالي ٦٠ في المائة من رواتب القطاع العام لقوات الأمن. وأشار إلى أن الحكومة تلزمها خطة طويلة الأمد لإصلاح قواتها المسلحة. كما ذكر أن مسؤولي السجن الذين يتولون حراسة المساجين، ليسوا مؤهلين ولا مدربين للقيام بعملهم. ونوقشت كذلك مسألة الافتقار إلى الموارد اللازمة لتسيير السجنون بشكل ملائم (المرافق الصحية، الماء، الطعام).

٨٠- ويُقال إن قانون النظام العام يستهدف فئتين رئيسيتين هما: الأشخاص المتورطين في نزاعات على الأراضي، والأشخاص المشتبكون في نزاعات قبلية. وكثيراً ما استخدم الآباء هذا القانون لتقديم أطفالهم للمحاكمة بقصد معاقبتهم. وذكر في عدة مناسبات أن هذا القانون يستخدم لاعتقال وحبس الناس بدون محاكمة. وشدد الخبير المستقل على أن هذا القانون موروث من نظام سياد بري وأنه يناقض المعايير الدولية لحقوق الإنسان لأنه يمنح سلطة الاحتجاز لهيئة تنفيذية وليس لهيئة قضائية. وقد أثار الخبير المستقل هذه المسائل مع شتى مستويات السلطة، وخصوصاً مع وزير الداخلية ووزير العدل (الذين أكدا للخبير المستقل أنهما سينظران جدياً في الأمر) وكذلك مع مصادر الإعلام أثناء بعثته. كما حث لجنة الأمن الوطني على إعادة النظر في هذا القانون وذكر أن على البرلمان تقديم مقترحات لتعديله.

٨١- وأثار الخبير المستقل، في إطار المناقشات التي أجراها مع عضوين من مجلس الشيوخ (مجلس الأعيان في برلمان "صوماليلاند") وهما عضوان أيضاً في لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس، مسألة بناء قدرات أعضاء البرلمان وتدريبهم.

## باء - زيارة "بونتلاندا"

٨٢- زار الخبير المستقل غاروي وبوساسو وهافون في "بونتلاندا" في الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير. ولاحظ، في هذه الزيارة الثالثة التي يقوم بها إلى "بونتلاندا"، أن الوضع الأمني تحسن كثيراً بالمقارنة مع زيارتيه السابقتين.

٨٣- وأجرى الخبير المستقل أول لقاء هناك مع رئيس "بونتلاندا" في غاروي يوم ٣ شباط/فبراير. وأشار الرئيس إلى أن "بونتلاندا" كانت آمنة نسبياً خلال العام الماضي وأن السلم والأمن ليسا مبعث قلق رئيسي في هذه المرحلة. وقال إن مشاكل "بونتلاندا" حالياً تتمثل في: (أ) آثار الجفاف الذي دام أربع سنوات؛ (ب) تأثير الأمطار المتجمدة التي أهلكت الألوف من قطعان الماشية في ليلة واحدة؛ (ج) آثار التسونامي على مناطق "بونتلاندا" الساحلية؛ و(د) افتقار المنطقة إلى البنية الأساسية. كما ذكر أن الفقر والتنمية مسألتان حاسمتان بالنسبة لـ "بونتلاندا".

٨٤- وأثار الخبير المستقل مسألة الحقوق الاقتصادية في منطقة "بونتلاندا". ولا تزال أنشطة صيد السمك غير المشروعة مستمرة على نطاق واسع في سواحل "بونتلاندا" الطويلة غير المحروسة. فهناك أكثر من ٢٠٠ سفينة كبيرة في مياه "بونتلاندا" ولا يوجد أي خفر للسواحل. كما طرح الخبير المستقل مشكلة الاتجار في "بونتلاندا".

٨٥- وأوضح الرئيس أن من الصعب جداً حراسة سواحل "بونتلاندا" المترامية نظراً لنقص الموارد البشرية والمالية. كما أوضح أن "بونتلاندا" غنية أساساً بالموارد الطبيعية غير المستغلة بسبب العجز عن اجتذاب الاستثمار الأجنبي، في حين تتعرض المياه الساحلية والمصائد البحرية - وهنا تكمن المفارقة - لاستغلال شرس من السفن الأجنبية. وادّعى أنه لم يتسن إبرام اتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن سفنها لأنها ترغب في إبرام هذه الاتفاقيات مع الصومال وليس مع "بونتلاندا" وحدها.

٨٦- ونصح الخبير المستقل مجدداً بضرورة أن تتخذ المنطقة ترتيباً مشابهاً لترتيبات الطيران المدني، مما سيتيح الحصول على اعتراف دولي وحماية السواحل. كما شجع تعزيز الاستثمار التجاري لتطوير الموانئ، مع استناد التسويق إلى التقييم الشامل لاحتياجات الموانئ.

٨٧- وعلى الصعيد السياسي، نوّه الرئيس بالعلاقات الجيدة مع جيبوتي ومع الحكومة الاتحادية الانتقالية، وذكر أنه يعتزم إجراء محادثات مع رئيس "صوماليلاند" بشأن منطقتي ساناغ وسول الحدوديتين المتنازعتين عليهما. وأضاف أن "بونتلاندا"، في تقديره، ليس لديها سجناء سياسيون أو مسائل خطيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وأن الإعلام "مستقل وحر" ولكن الصحفيين بحاجة إلى التدريب والتجهيز اللائمين.

٨٨- واقترح الخبير المستقل أن تنشئ "بونتلاندا" لجنة مستقلة لحقوق الإنسان معرباً عن استعداداته واستعداد وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة التقنية في هذا المجال.

٨٩- و تفاجأ الخبير المستقل أثناء زيارته إلى سجن غاروي عندما علم، من خلال المقابلات مع بعض السجناء، أن حوالي ٣٠ سجيناً منهم هم "أسرى حرب" نتيجة النزاع الحدودي على سول وساناغ مع "صوماليلاند". وأثيرت المسألة لاحقاً مع رئيس "بونتلاندا" فطمأن الخبير المستقل بأن سيتم الإفراج عن أسرى الحرب. وتحدث الخبير المستقل أيضاً إلى ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية وإلى مسؤولي "صوماليلاند" عارضاً مساعيهم الحميدة لتسوية هذه المسألة.

٩٠- ومن خلال المقابلات مع السجناء، تبين أيضاً أن الخدمات الطبية غير متوفرة وأن السجن يفتقر إلى البنية الأساسية. وكان بعض السجناء يعانون من الملاريا المتروكة دون علاج. وتحدث الخبير المستقل مع إبراهيم أحمد موسى وعبدالله علي، السجينين اللذين ينتظران محاكمتهم منذ مدة تصل إلى عام. ولاحظ الخبير المستقل أيضاً أن سجينين آخرين كانا مكبلين بالسلاسل، وأكد له القائمون على السجن اعتزامهم فك قيدهما.

٩١- وزارت البعثة أيضاً مركز الشرطة في غاروي وحضرت صفاء بمدرسة تدريب الشرطة في المدينة. وألقى الخبير المستقل كلمة في الصف، مشيراً إلى أن عمل الشرطة السليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمراعاة حقوق الإنسان. وكان مفوض الشرطة حاضراً في الصف، وذكر أن خدمات الشرطة تقتضي توفر المعدات والتدريب معاً.

٩٢- والتقى الخبير المستقل بالمنظمات غير الحكومية المحلية. وتم تسليط الضوء على الحاجة إلى بناء المدارس وإعادة تأهيلها، وتنمية قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية الجادة، خصوصاً فيما يتعلق بتمكين المرأة. وأشارت المنظمات أيضاً إلى الحاجة الماسة للحصول على المساعدة التقنية في إطار النظام القضائي والجزائي (التدريب الإداري لكتاب المحكمة، وتدريب المساعدين القانونيين، وبناء قدرات رابطة المحامين، والتدريب المهني والعلمي للسجناء، والزبي الموحد للحرس وللشجناء).

٩٣- وقامت البعثة بزيارة ودية إلى المحكمة العليا في "بونتلاندا". وأشار الخبير المستقل إلى أن لا مجال لإقرار الأمن بدون العدالة وسيادة القانون، لأن الطريقة التي يبدو أن السلطات تتعامل بها مع القوانين والعدالة تفضي إلى تعزيز الأمن.

٩٤- ووافقت الحكومة في "بونتلاندا" على طلب قدمته الجماعات النسائية لتشكيل وزارة لشؤون المرأة. وأشارت ممثلات وزارة شؤون المرأة، خلال اجتماع عقد معهن في بوساسو يوم ٤ شباط/فبراير، إلى النقص الشديد للموارد المادية، مما يحول دون مساعدة الصوماليات اللاتي يعانين معاناة لا تطاق جراء الصراع الطويل الأمد. وقد شجعهن الخبير المستقل على عملهن وحثهن على التماس الموارد بأساليب مبتكرة.

٩٥- ولاحظ الاتحاد النسائي الصومالي لجمع الشمل، وهو منظمة غير حكومية تعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين منذ عام ١٩٩٢ في المسائل المتعلقة بالمشردين داخلياً والعائدين، أنه منذ عام ٢٠٠٤، أضيفت ثلاثة مخيمات جديدة للمشردين داخلياً، مما يجعل مجموع هذه المخيمات اليوم ١٦ مخيماً. وأوضح الاتحاد أن المخيمات الثلاثة الأخيرة أنشئت لإيواء الفارين من آثار الجفاف. وأشارت التقديرات في عام ٢٠٠٢ إلى أن

٤٣٢٠ أسرة أو حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص يقطنون هذه المخيمات المؤقتة. وكان من المعتزم البدء قريباً بتقييم للوضع الحالي على مدى شهر واحد، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٦- وفي بوساسو، قامت البعثة بزيارة أحد السجون في ٤ شباط/فبراير. وأثار الخبر المستقل مسألة السجينين المكبلين اللذين كان قد رآهما في سجن غاروي. كما علمت البعثة بوجود ١٠٥ محتجزين في سجن بوساسو، ٥٠ منهم صدرت أحكام بشأنهم والبقية تنتظر المحاكمة. وقد حُكم على خمسة منهم بالإعدام، بينما كانت العقوبة القصوى للآخرين السجن ثلاث سنوات. وكان متوسط مدة العقوبة ستة أشهر. كما أوضح أن السجن لا يحتجز رسمياً أحداثاً. وكانت ثمة سجينة واحدة حُكم عليها بالسجن ستة أشهر لإطلاق النار على شخص وإصابته.

٩٧- وزارت البعثة مخيم شايبلي للمشردين داخلياً، الذي يؤوي حوالي ٤٤٠ أسرة. وأوضح رئيس المخيم أن معظم المشردين من جنوب الصومال، وأنهم بحاجة إلى التعليم المدرسي لأطفالهم وإلى الخدمات الصحية والغذاء المناسب، وأنه لا تتوفر لهم أي فرص عمل على الإطلاق وأنهم يرغبون في الانتقال إلى مكان أكثر استقراراً وأصلح للعيش.

٩٨- وعلمت البعثة، أثناء زيارة إلى مخيم اجوران للمشردين داخلياً، أن ثمة ٨٢٠ أسرة تقطن هذا المخيم. وهذه الأسر أيضاً شُردت من جنوب الصومال، وهاجسها الأساسي هو الحصول على قطعة أرض تكسب منها قوتها.

٩٩- وكما ورد أعلاه، قام الخبر المستقل في ٥ شباط/فبراير، بزيارة إلى هافون، وهي قرية صيادين صغيرة في شبه جزيرة تقع شمال شرق منطقة "بونتلاندا" الساحلية، لمشاهدة آثار التسونامي وأي انعكاسات ذات صلة بحقوق الإنسان والجهود المبذولة لتحسين الوضع. وقد كانت آثار التسونامي الذي وقع في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في المحيط الهندي بعيدة المدى إذ وصلت حتى الساحل الشرقي لأفريقيا. ويقدر عدد سكان هافون بستة آلاف نسمة. وحسب رواية عمدة القرية، تأكد مقتل ١٩ شخصاً ولا يزال ١٣٢ شخصاً في عداد المفقودين جراء أمواج التسونامي التي عصفت بالمنطقة. ومعظم القتلى والمفقودين هم من الصيادين. كما فقد ١٣٠ قارباً ودُمر ١٨ قارباً نقل وفقد العديد من مخازن تجميد سرطان البحر. ودُمرت المدرسة المحلية والعيادة/المستشفى والمحكمة المحلية والمسجد، وغيرها من المباني. وبلغ مستوى ارتفاع المياه مترين في العديد من المباني.

١٠٠- وتتمثل وسيلة الاتصال الوحيدة لهافون مع العالم الخارجي عبر الموجة القصيرة للراديو. ومنذ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، بدأت المنطقة تتلقى بعض المساعدات الدولية من البلدان المانحة وكذلك من برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف.

١٠١- وفي نيروبي، جرى التحذير من أنه ربما تكون الأموال أكثر من كافية بالمقارنة بحجم المشكلة في "بونتلاندا"، وأن قدرة استيعاب هافون قد بلغت أقصاها، وأن صيادي السمك، في المتوسط، أغنى من معظم الصوماليين. بيد أن انطباع الخبر المستقل هو أن القرية دُمرت كلها تقريباً وتقطعت سبل العيش فيها بشكل مريع.

## تاسعاً - إقامة شراكات من أجل تعزيز حقوق الإنسان في الصومال

### ألف - اللقاء مع رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، علي محمد جيدي

١٠٢- في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، التقى الخبير المستقل برئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، علي محمد جيدي، في نيروبي.

١٠٣- وأثار الخبير المستقل مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تتناولها بعثته، كسوء استغلال المصائد الساحلية وأنشطة صيد السمك غير المشروعة في "بونتلاندي"، وكذلك مسألة قطاع الماشية واستمرار فرض حظر على استيرادها في السعودية.

١٠٤- وحث الخبير المستقل الحكومة الاتحادية الانتقالية بشدة على توقيع كافة الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان وتصديقها، والنظر في تشكيل لجنة وطنية لحقوق الإنسان. كما ذكر أنه التقى أثناء بعثته بوزيرة شؤون الجنسين والأسرة وحث رئيس الوزراء على دعم عمل وزارتها.

١٠٥- وأعرب رئيس الوزراء عن تقديره للبعثة وللخبير المستقل على هذا اللقاء. ولاحظ وجود الشواغل نفسها فيما يتعلق بأنشطة صيد السمك غير المشروعة في المناطق الساحلية للصومال. كما أعرب عن قلقه بشأن الحظر على تصدير الماشية، لما يلحقه ذلك من أضرار باقتصاد البلد ولتأثيره السلبي على طريقة العيش التقليدية في الصومال. وطمأن الخبير المستقل بأنه يود إقامة كافة المؤسسات والآليات اللازمة لضمان مراعاة حقوق الإنسان في الصومال. كما وافق على الحاجة إلى دعم عمل وزيرة شؤون الجنسين والأسرة. وشجع الخبير المستقل رئيس الوزراء على المشاركة في الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان في جنيف.

١٠٦- وأشار رئيس الوزراء جيدي إلى أن إقامة محكمة جنائية للصومال (ربما على غرار المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا) ستكون موضع ترحيب للمساعدة في الانتصاف للمظلومين وإدانة أولئك الذين ارتكبوا جرائم قبل اندلاع الحرب الأهلية في الصومال وأثناءها، وطلب توفير المساعدة التقنية والمعلومات في هذا الصدد. كما أشار الخبير المستقل إلى أنه مستعد للتوصية بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة.

### باء - اللقاء مع محمد علي فوم، مبعوث الاتحاد الأفريقي الخاص إلى الصومال

١٠٧- والتقت البعثة محمد علي فوم، مبعوث الاتحاد الأفريقي الخاص إلى الصومال، في ٧ شباط/فبراير. وذكر السيد فوم أن الشغل الشاغل للصومال يتمثل في "تحقيق الاستقرار" على ثلاثة محاور هي: (أ) "أمراء الحرب" أو زعماء العشائر؛ (ب) مجتمع الأعمال؛ و(ج) المحاكم الشرعية. كما تم التطرق إلى مسألة تشكيل قوة لحفظ السلام في الصومال تابعة



للاتحاد الأفريقي. وذكر فوم أن أحدث فكرة تمثلت في تقديم دعم يتسم بالتوازن الدقيق من البلدان الأفريقية والعربية، في شكل قوات ومساعدة مادية. كما ذكر فوم أن تدريب الشرطة (الذي يمكن أن يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامج سيادة القانون والأمن) مسألة فائقة الأهمية أيضاً لتحقيق الاستقرار في الصومال. ووافق الخبير المستقل على إمكان تقديم توصية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن توسيع نطاق برنامجه الخاص بسيادة الأمن والقانون ليشمل بقية أرجاء الصومال.

### جيم - اللقاء مع الجهات المانحة

١٠٨ - أجرى الخبير المستقل عدة لقاءات مع البلدان المانحة المهمة عندما كان في نيروبي، حيث أطلعها على نتائج بعثته إلى "صوماليلاند" و"بونتلاند" وطرح المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل الانتخابات وقانون النظام العام في "صوماليلاند" وكذلك المسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية من قبيل الصيد غير المشروع وقطاع الماشية في "بونتلاند". وبشكل أعم، أشار الخبير المستقل إلى المشاكل المتعلقة بالممارسات الوحشية للشرطة، وأوضاع السجون، وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والطفل، وأوضاع المشردين داخلياً، ودعم إنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان.

١٠٩ - وناشد الخبير بعض البلدان المانحة في الاجتماعات التي عقدها معها، تقديم الدعم لزمزم أحمد دوالي، التي أعربت عن رغبتها في بدء حياة جديدة خارج الصومال، نظراً لخبراتها الأليمة والمشاق التي قد تتعرض لها في حالتها. كما أثّرت هذه المسألة مع مسؤولين من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

### دال - اللقاءات مع فريق الأمم المتحدة القطري

١١٠ - علم الخبير المستقل، في معرض مناقشاته مع فريق الأمم المتحدة القطري، أن الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان يواجه تحديات في تناول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في ظل غياب ممثل لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. كما علم الخبير المستقل بالتحديات التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في حشد موارد للدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في الصومال، وذلك بسبب تكريس معظم الموارد المتاحة للأنشطة الإنسانية.

١١١ - واجتمع الخبير المستقل بممثل الأمم المتحدة المقيم، الذي أشار إلى اتخاذ ترتيبات أولية لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية، وإلى أن أعمال فريق الأمم المتحدة القطري ستستند إلى قرارات مجلس الأمن والأمين العام والمنسق الأمني للأمم المتحدة والفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالصومال في مقر الأمم المتحدة. ولن ينتقل الفريق القطري إلى مقاديشو قبل أن يتحسن الوضع الأمني على نحو يسمح بتسيير عمليات الأمم المتحدة هناك. كما أكد مجدداً على الحاجة إلى ممثل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان للعمل مع الفريق القطري في المجالات المتخصصة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها على وجه التحديد الدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وأنشطتها.

١١٢- وبدأت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أول مشروع تعاون تقني لها في الصومال في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ونفذت المفوضية في الفترة من نيسان/أبريل إلى شباط/فبراير ٢٠٠٣ مشروعاً آخر يتضمن إعادة إعمار أحد كبار مستشاري حقوق الإنسان في المفوضية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليكون مسؤولاً عن مراعاة منظور حقوق الإنسان في عمل مؤسسات الأمم المتحدة في الصومال ولتقديم المشورة التقنية في مجال تنفيذ البرنامج الصومالي للحماية المدنية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي أعقاب بعثة الخبير المستقل في عام ٢٠٠٣، أعدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشروعاً لإقامة مكتب لحقوق الإنسان يضم مسؤولاً أقدم عن حقوق الإنسان في هرغيسة، "صوماليلاند". بيد أن المشروع أجل لأسباب أمنية. وفي السياق المتغير للسلم وأعمال إعادة البناء في الصومال، يقترح الخبير المستقل تعيين مسؤول أقدم عن حقوق الإنسان في فريق الأمم المتحدة القطري في نيروبي، على أن يقوم بزيارات متكررة إلى الصومال.

١١٣- وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، عقد الخبير المستقل مؤتمراً صحافياً ختامياً يستعرض أهم نتائج بعثته.

## عاشراً - التوصيات

١١٤- يقدم الخبير التوصيات التالية:

- (أ) يطلب إلى البرلمان الاتحادي الانتقالي والحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال التأكد من إدراج ضمانات ومبادئ حقوق الإنسان في جميع مداوالاتهما ووثائقهما ومؤسساتهما وأعمالهما؛
- (ب) يطلب إلى البرلمان الاتحادي الانتقالي إجراء مناقشات للمضي قدماً نحو توقيع وتصديق أهم المعاهدات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبخاصة اتفاقية حقوق الطفل؛
- (ج) يطلب إلى جميع السلطات الصومالية إيلاء عناية جدية لحماية الأطفال والتنسيق مع اليونيسيف وجميع المنظمات الدولية الأخرى غير الحكومية لتحقيق هدف توفير حياة أفضل لأطفال الصومال؛
- (د) يطلب إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية زيادة دعمها لوزارة شؤون الجنسين والأسرة ووضع حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على رأس جدول أعمالها. كما يحث الخبير المستقل المجتمع الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري على دعم المشاريع والبرامج الصغيرة التي تعزز الأعمال الأساسية التي تضطلع بها الوزارة لصالح المرأة في الصومال؛
- (هـ) يطلب إلى جميع السلطات المحلية الصومالية توفير الحماية والدعم الكاملين لموظفي المساعدة الإنسانية الدولية العاملين في الصومال؛

(و) يطلب إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية النظر بشكل عاجل في إمكانية إقامة منظمة مستقلة لحماية السواحل الصومالية المعرضة للخطر؛

(ز) يوصي بإقامة "لجنة للحقيقة والمصالحة" للنظر في المظالم الماضية وفي انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الحرب الأهلية التي دامت ١٤ عاماً في الصومال؛

(ح) يوصي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوسيع نطاق برنامجه الحالي المعني بسيادة القانون والأمن ليشمل بقية أرجاء الصومال، وليتضمن تدريباً لقوات الشرطة الجديدة في الصومال؛

(ط) يوصي كذلك بأن تولى الجهات المانحة والمجتمع الدولي اهتماماً أكبر بتمويل تدريب الشرطة القائم على حقوق الإنسان وبالتسريح العسكري الفعال، مما سيكون له دور حاسم في استقرار الصومال؛

(ي) يشجع على مواصلة الجهود الشاملة المشتركة بين الوكالات والرامية إلى تلبية احتياجات المشردين داخلياً على المدى القصير وإلى إيجاد حلول لمشكلة إدماجهم على المدى الطويل، بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية لتحقيق استيعابهم إنسانياً في المجتمع؛

(ك) يطلب إلى الأمين العام ومجلس الأمن تشكيل لجنة من الخبراء المستقلين للنظر في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت على نطاق واسع فيما مضى في الصومال، وتقديم تقرير عن الخيارات المتاحة لمعالجة هذه الادعاءات؛

(ل) يحث المجتمع الدولي على تعزيز دعمه المالي ومساعدته التقنية للبرلمان الاتحادي الانتقالي والحكومة الاتحادية الانتقالية، بغية ضمان إدماج حقوق الإنسان إدماجاً كاملاً في المؤسسات وأطر العمل والقوانين التي يجري استحداثها؛

(م) يطلب إلى السلطات الصومالية إنشاء مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان بهدف حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ويشجع وكالات الأمم المتحدة وكذلك البلدان المانحة على تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي في هذا المجال؛

(ن) يوصي المجتمع الدولي والسلطات المحلية بتقديم كل مساعدة ممكنة إلى المجتمع المدني في أداء دوره المتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الصومال؛

(س) وفيما يتعلق بنشاط المفوضية السامية لحقوق الإنسان تحديداً، يوصي الخبير المستقل بتعيين مسؤول أقدم عن حقوق الإنسان ضمن فريق الأمم المتحدة القطري الخاص بالصومال، المقيم من نيروبي. وفي حين سيكون مقر المسؤول في كينيا، فإنه سيقوم بزيارات متكررة إلى الصومال (حسبما يسمح الوضع الأمني). كما يزمع نقل المسؤول مع الفريق القطري إذا ما قررت الأمم المتحدة في المستقبل نقل هذا الفريق إلى مقاديشو. وينسق الممثل الدولي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان أعماله مع الأنشطة الجارية في إطار برنامج سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتولى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وأنشطتها. كما يجب إدراج الدفاع عن حقوق الإنسان في ولاية المشروع كعنصر أساسي لتكوين "ثقافة حقوق الإنسان". وأخيراً، يقدم المسؤول الخبرة في مجال حقوق الإنسان، عند الطلب، إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في سياق إطار الأمم المتحدة الإجمالي المتفق عليه للتعاون مع هذه الحكومة.

مرفق

قائمة بالأشخاص الذين استشيروا

|                |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
|----------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Nairobi, Kenya | <p>Prime Minister Gedi, Somali Transitional Federal Government</p> <p>Ms. Fowzia Mohamed, TFG Cabinet Minister, Gender and Family Affairs</p> <p>Mr. Max Gaylard, United Nations Resident and Humanitarian Coordinator</p> <p>Mr. Femi Badejo, United Nations Political Office for Somalia (UNPOS)</p> <p>Ms. Maria-José Torres Macho, United Nations Political Office for Somalia</p> <p>Ms. Marti Romero, UNHCR, Chair, Gender and Human Rights Working Group</p> <p>Ms. Nyaradzai Gumbonzvanda, UNIFEM Regional Programme Director, East and Horn of Africa</p> <p>Mr. Andre Le Sage, Centre for Humanitarian Dialogue (Geneva)</p> <p>Mr. El-Balla Hagona, UNDP Country Director</p> <p>Mr. Eddie Boyle, UNDP ROLS</p> <p>Mr. Sidi Zahabi, UNDP ROLS</p> <p>Members of the UNCT for Somalia</p> <p>Ms. Isabel Candela, NOVIB Somalia</p> <p>Mr. James Nduko, Human Rights Programme Officer, NOVIB Somalia</p> <p>Mr. Beat Mosimann, Acting Head of Delegation, ICRC</p> <p>Ms. Pat Johnson, Mr. Alberto Fait and Mr. Gaël Griette, European Union</p> <p>Mr. Michael Zorick, political officer-in-charge of Somali affairs</p> <p>Mr. Ibrahim Farah, political section, Somalia and Sudan</p> <p>Ms. Maura Barry, Somalia/Djibouti Programme Manager, USAID</p> <p>Mr. Vittorio Cagnolati, Programme Adviser, Italian Embassy</p> <p>Ambassador Mohamed Ali Fom, African Union Special Envoy for Somalia</p> <p>Ms. Anne Maria Madsen, Counsellor, Development Royal Danish Embassy and Chair of the SACB Steering Committee</p> <p>Ms. Rina Kristmoen, First Secretary, Royal Norwegian Embassy</p> <p>Mr. Per Lindgärde, Deputy Head of Mission, Embassy of Sweden</p> |
|----------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

|                                       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
|---------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Hargeisa,<br>"Somaliland",<br>Somalia | <p>Mr. Ahmed Yusuf Yassin, Vice-President of "Somaliland"</p> <p>Minister of Justice</p> <p>Commander of the Custodial Corps</p> <p>Speaker of the House of Representatives</p> <p>Minister of the Interior</p> <p>NAGAAD</p> <p>Lawyers' Association</p> <p>Chairman and members of the executive of the opposition Kulmiye Party</p> <p>Members of the Somaliland Upper House of Parliament</p> <p>Representatives of the United Nations country team</p> <p>Ms. Fatima Ibrahim, UNDP ROLS</p> |
| Garowe,<br>"Puntland",<br>Somalia     | <p>President of "Puntland"</p> <p>Judges of the "Puntland" Supreme Court</p> <p>Garowe Police Commissioner</p> <p>Representatives of the Ministry of Women's Affairs</p> <p>Representatives of the United Nations country team</p> <p>Representatives of local and international NGOs</p>                                                                                                                                                                                                        |
| Bosasso,<br>"Puntland",<br>Somalia    | <p>Representative of UNDP</p> <p>Representatives of the Somali Reunification Women's Union</p> <p>Representatives of internally displaced persons at the Shabeele IDP Camp</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |

- - - - -